مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٢٤

الثلاثاء، ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد لورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة شولغين – نيوني
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد صديقوف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسةالساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد القاسم وين، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد وين.

السيد وين (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب مجلس الأمن وأقدم إحاطة عن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك عن تفعيل القوة، وعن التحديات التي تعترضها والتدابير الممكنة لمواصلة النظر فيها، على نحو ما طلب المجلس في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، بعد شهرين من ترحيبه بإنشاء القوة المشتركة.

لا يزال البعد العابر للحدود الذي تتسم به التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل، فضلا عن التحديات الجسيمة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصلاتها بالإرهاب، تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والازدهار والنمو في منطقة الساحل. في مالي، لا تزال الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة العنيفة على قوات الأمن الوطني والقوات الدولية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي واقعا محزنا وتعوق تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وهو أحد العناصر الرئيسية لجهود تحقيق الاستقرار في المنطقة. إن أنشطتها لا تعرف الحدود، وشهدنا مرارا وتكرارا الهجمات الشرسة أيضا في البلدان المجاورة وفي المنطقة الأوسع نطاقا. شهدت عطلة نهاية الأسبوع الماضي الهجمات البشعة في واغادوغو، بوركينا فاسو، وفي معسكرات البعثة في دوينزا وتمبكتو.

لكن الأسوأ من ذلك كله هو العواقب التي يتحملها السكان المدنيين، الذين يعانون من التخويف والعنف ويتحملون عبء عدم كفاية أو انعدام الخدمات الاجتماعية، التي تتأثر سلبا بحالة انعدام الأمن هذه. في مالي، انخفض عدد المسؤولين الحكوميين الموجودين في الجزء الشمالي من البلد بنسبة ١٠ في المائة بالمقارنة مع السنة الماضية؛ وأسفرت التهديدات المستمرة من قبل الجماعات المتطرفة التي تستهدف المدرسين والطلاب والآباء عن إغلاق ١٧٨ مدرسة علمانية. يوفر هذا التدهور في سلطة الدولة تربة خصبة للجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية. إن الأعداد التي لا حصر لها من الشباب في منطقة الساحل التي تواجه انعدام الأمن الوظيفي بل والفقر المزمن يمكن بسهولة جدا أن تقع فريسة لهذه الجماعات. الحالة مزرية، وللأسف فإن وقت تحديد وتنفيذ الحلول ينفد.

وأود هنا أن أنوه وأعرب عن التقدير للمساهمات والتضحيات التي قدمتها العديد من البلدان الأفريقية لعمليات السلام في القارة.

وتضطلع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بجهود هائلة على عدة جبهات عبر المناطق الشاسعة والقاحلة ومحدودة الموارد، ترمي إلى تحسين الحالة الأمنية في منطقة الساحل، ومكافحة التطرف العنيف وتهريب الأسلحة والمخدرات، بما في ذلك في إطار جهود مكافحة جماعة بوكو حرام، وفي أماكن أخرى في المنطقة.

وإزاء هذه الخلفية، يستحق الإشادة التصميمُ القوي والالتزام من جانب الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بتقاسم مسؤولية التصدي لهذه التحديات بصورة جماعية ومباشرة

من أجل حماية المدنيين في أراضي كل منها، على نحو ما جرى تأكيده في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧). إن إنشاء قوة مشتركة للتصدي لتهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك عن طريق إجراء العمليات العسكرية المشتركة عبر الحدود، يثبت الملكية الإقليمية للتحديات الإقليمية، وهو إقرارٌ بأن هذه التحديات تتطلب عملا جماعيا ووحدة في الهدف. وبناء عليه، فإنه ينطوي على إمكانية المساهمة بشكل كبير في إحلال الاستقرار في منطقة الساحل، وبالتالي تيسير تنفيذ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لولايتها.

ومنذ أن اتخذ رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قرارهم في شباط/فبراير بإنشاء قوة عسكرية مشتركة قوامها ٠٠٠ ٥ فردا عسكريا، فضلا عن أفراد الشرطة والموظفين المدنيين، تم اتخاذ خطوات هامة من أجل تنفيذه. أود أن أسلط الضوء على ما يلي.

أولا، لقد تم بذل الجهود الرامية إلى تطوير الإطار المعياري الذي من شأنه أن يتيح الإسراع في تفعيل القوة المشتركة. وقد اعتمدت لجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وثائق استراتيجية رئيسية – مثل مفهوم العمليات، وهيكل القيادة، والميزانية الأولية ومذكرة تفاهم بشأن الحصانة من الاختصاص المحلي– وأقرها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كما تم تحديد حجم ونطاق القوة وعملياتها بمزيد من التفصيل.

ثانيا، تم الاتفاق على اتباع نهج ذي مرحلتين. وفي البداية، ستقوم القوة المشتركة بعمليات عبر الحدود في ثلاثة قطاعات استراتيجية، ولاحقا ستوطد وتعزز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف فيما بين الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ثالثا، في ما يتعلق بالتوظيف، تم تعيين الجنرال ديديه داكو، المالي الجنسية، قائدا للقوة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في حزيران/يونيه، وقد بدأ تجميع فريقه في المقر المؤقت للقوة في باماكو.

رابعا، يجري تجهيز المقر الرئيسي الدائم للقوة في سيفاري، ومن المتوقع بلوغ القدرة التشغيلية الأولية بحلول نهاية آب/أغسطس.

خامسا، فيما يتعلق بالعملياتـ ستم أعطاء الأولوية الفورية للقطاع الأوسط، على طول حدود مالي مع بوركينا فاسو والنيجر، حيث تعتزم القوة إجراء عمليات منسقة في تشرين الأول/أكتوبر. وستستفيد هذه العمليات من الجهود الثلاثية القائمة التي تبذلها مالي وبوركينا فاسو والنيجر في مثلث ليبتاكو –غورما. ومن المزمع أنشاء القوة وتفعيلها التفعيل لمقري القطاعين الشرقي والغربي، بما في ذلك نشر سرية واحدة في كل قطاع من أجل بلوغ القدرة التشغيلية الأولية، في ربيع ٢٠١٨.

سادسا، العمل جار على إعداد ١٠٥ من ضباط الشرطة لشؤون السجون الذين يتوقع منهم الاضطلاع بوظائف الشرطة القضائية والإسهام في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، فضلا عن عنصر مدني صغير يتوقع أن يكون مؤلفا من ثلاثة مستشارين لقائد القوة بشأن حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والإنمائية.

وأخيرا، تم تقدير احتياجات الميزانية لتمويل كل من بدء عمل القوة المشتركة، بما في ذلك الاستثمارات الأولية في البنية التحتية والتوظيف، والعمليات في السنة الأولى بـ ٤٢٣ مليون يورو. ومن أصل هذا المبلغ، يتوقع تخصيص ما يقرب من ٢٣٤ مليون يورو للاستثمارات الأولية، و١١٠ ملايين يورو للتكاليف التشغيلية، و٨٣ مليون يورو لتغطية التكاليف المتصلة بالموظفين. وكما يذكر أعضاء المجلس، فإن القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) ينيط المسؤولية الرئيسية عن تعبئة الموارد بالدول الأعضاء في المجموعة

الخماسية لمنطقة الساحل. وفي ضوء ذلك، أود أن أشيد بالتزام الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بتجميع مواردها وبمساهمة كل منها بـ ١٠ ملايين يورو في الميزانية.

ونظرا للتحديات الاقتصادية المحلية التي تواجه بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فإن هذه التعهدات جديرة بالثناء الكبير. إن إسهامها المشترك بـ ٥٠ مليون يورو، إلى جانب التبرعات المعلنة من الاتحاد الأوروبيالبالغة قيمتها ٥٠ مليون يورو، على النحو الذي أعلنته المفوضة موغيريني خلال زيارتها إلى باماكو في حزيران/يونيه، وإسهام فرنسا لوجستيا وماليا في القوة بما يعادل ٨ ملايين يورو، يجعل المجموع يصل إلى ١٠٨ ملايين يورو أو ما يعادل ٢٥ في المائة من مجموع الاحتياجات المحددة حاليا من حيث الأموال اللازمة لتشغيل القوة تشغيلا كاملا. وأجرت بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بدعم من الشركاء الدوليين، استعراضا فنيا للاحتياجات من الموارد، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحديد أفضل وضبط الدقيق للاحتياجات المالية التي كانت متوقعة في البداية. وسيتيح الاجتماع المقرر، الذي ستستضيفه وزارتا الدفاع الألمانية والفرنسية ببرلين في أيلول/سبتمبر، الفرصة لمواصلة استكشاف الخيارات المتاحة لدعم بدء تشغيل القوة المشتركة، وسيعقبه في وقت لاحق من هذا العام مؤتمر للتخطيط، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧).

وعلى الرغم من أن توفير التعهدات المالية والتبرعات للوفاء بمتطلبات القوة المشتركة أمر بالغ الأهمية، فإن إنشاء عملية تمويل شفافة ومنسقة وفعالة يكتسي نفس القدر من الأهمية. وفيما يتعلق بما تم التعهد به من قبل الاتحاد الأوروبي، نفهم أن الجهود في هذا الصدد جارية بالفعل. وأحث أيضا الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على سرعة الوفاء بالتعهدات هذه بحيث يمكن استخدامها من أجل مواصلة تفعيل القوة المشتركة.

ونظرا لتعقيد المسائل التي تنبغي معالجتها والعديد من الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة، يحث القراران ٢٣٥٩ (٢٠١٧) و ٢٣٦٤ (٢٠١٧) القوة المشتركة والبعثة المتكاملة والقوات الدولية على كفالة القدر الكافي من التنسيق وتبادل المعلومات بشأن العمليات التي تضطلع بها، في إطار ولاية كل منها. وأود في هذا المقام أن أسلط الضوء على بعض النقاط الإضافية.

أولا، البعثة المتكاملة تعمل حاليا على تحديد أولويات إنشاء موقع مشترك في موبتي، وذلك بما يتوافق مع المهام التي صدر بها تكليف سياسي وأمني في وسط مالي، الأمر الذي سيتيح أيضا التنسيق الوثيق مع مجال التركيز الأول للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر.

ثانيا، وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تكييف آليات التنسيق القائمة بين البعثة المتكاملة والقوات الفرنسية، وقوات الدفاع والأمن المالية، وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في النيجر، كي تستوعب القوة المشتركة من أجل تسهيل تبادل المعلومات. وتقوم البعثة أيضا بإعداد نشر ضباط الاتصال إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومنها.

ثالثا، وفقا لما جاء في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، ستقدم البعثة المتكاملة الدعم اللوجستي والدعم الاستراتيجي، في حدود الموارد الموجودة، إلى قوات الدفاع والأمن المالية بهدف تسريع نشرها في الأجزاء الشمالية والوسطى من مالي. وفي هذا الصدد، تقوم البعثة بوضع اللمسات الأخيرة على بروتوكول مع قوات الدفاع والأمن المالية من أجل تحديد إجراءات ونطاق هذا الدعم والتنسيق للعمليات في شمال مالي ووسطها.

رابعا، إن هذه التدابير، جنبا إلى جنب مع المهام الأساسية المكلفة بها البعثة المتكاملة دعما لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء مالي، سيمثل إسهاما إضافيا لتمكين السلطات المالية من

المبادرة بالتصدي للتحديات الأمنية، بما في ذلك عن طريق القوة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن تعزيز آليات الحوكمة والتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام.

(تكلم بالفرنسية)

وبالرغم من التطورات التي أشرت إليها للتو، والتي تشهد على الإرادة السياسية للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتزامها بتفعيل القوة المشتركة، لا تزال هناك تحديات كبيرة ولا يزال ينبغي التصدي لعدد من المسائل أيضا.

أولا، إن من الأهمية بمكان تلبية الاحتياجات الهائلة، ليس من حيث التمويل وآليات التمويل فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بتشكيل القوات وتدريبها وتوفير المعدات والدعم التعبوي والاستخبارات وتكنولوجيات الاتصالات وقدرات الإجلاء الطبي، فضلا عن توفير الحماية للقوة والمعسكرات أيضا.

ثانيا، يجب أيضا الأخذ في الاعتبار بالأثر المحتمل لجهود تشكيل القوات على العمليات اللاحقة وقوام البعثة المتكاملة بالعناية اللازمة.

ثالثا، يجب أيضا تحديد الجوانب المعيّنة من الإطار القانوني، مثل الطرائق المتعلقة بحق التعقب خارج حدود كل منطقة بشكل أفضل، وهو ما يتطلب المزيد من الاتفاقات فيما بين الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

رابعا، فيما يتعلق بقواعد الاشتباك، تجدر الإشارة إلى أن نجاح القوة يتوقف على دعم السكان أنفسهم. وبالتالي، فإن من الضروري كفالة الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك تدابير التنفيذ الرامية إلى التخفيف من أثر العمليات العسكرية على المدنيين. ويعني هذا الأخير من بين أمور أخرى، إنشاء آليات ملائمة لتسليم الأشخاص الذين تعتقلهم القوة المشتركة، بمن فيهم القصّر إلى السلطات المختصة، وتبادل المعلومات عن عمليات الاعتقال والاحتجاز.

وتتيح القوة المشتركة لمنطقة الساحل فرصة فريدة للتصدي للتحديات الإقليمية عبر اتّباع نهج إقليمي. ولأجل الاستفادة الكاملة من تلك الفرصة، فإن من المهم التصدي للجوانب الأخرى من أسباب عدم الاستقرار في مالي والمنطقة بالتزامن. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في منطقة الساحل تجاوز العمل العسكري وحده وسد فجوة الحوكمة والتصدي لمشاكل البطالة والفقر المزمن وتغير المناخ، فضلا عن توفير التمويل الإنمائي. ومن الضروري أيضا التصدي للجريمة العابرة للحدود.

وأود أيضا أن أشدد على ضرورة إعطاء الأولوية للحلول السياسية ووضع استراتيجية سياسية لتوجيه أنشطة القوة المشتركة بما يكفل اتساقها مع عملية السلام في مالي وغيرها من المبادرات الإقليمية. ويدعو القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) إلى التنفيذ السريع والفعال للاستراتيجيات الإقليمية من قبل الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركائها الدوليين. وباستطاعة القوة المشتركة أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل بالتآزر مع المبادرات الأخرى القائمة.

ولأجل تنسيق وتركيز اهتمام منظومة الأمم المتحدة بمنطقة الساحل بشكل أفضل، أنشأ الأمين العام مؤخرا الفريق العامل التابع للجنة التنفيذية المعني بمنطقة الساحل، برئاسة نائبة الأمين العام. وقد بدأ الفريق عقد اجتماعاته بالفعل.

وأخيرا، من الضروري أن يكون نشر القوة المشتركة جزءا من منظومة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي بهدف دعم وتعزيز الملكية الإقليمية للعملية بطريقة أفضل. ويمكن أن تكون عملية نواكشوط أداة فعالة لتحقيق تلك الغاية. ونأمل أن تحظى القوة الدعم والتعاون اللازمين من البلدان الأخرى في المنطقة ريثما يكتمل المفهوم العام لعمليات القوة.

وقد يسهم إنشاء القوة المشتركة هذه إسهاما كبيرا في الجهود المبذولة سلفا لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وأهنئ الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية مرة أخرى على الجهود الكبيرة التي تبذلها. ويعتمد نجاح القوة يتوقف على تعميق هذه الشراكة الإقليمية والإطار السياسي ذي الصلة، فضلا عن عزم الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية على تفعيلها، فضلا عن الدعم الثابت المقدم من شركائها الدوليين. وما تزال الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للإسهام في تلك الشراكة وفي الجهود الرامية إلى دعم هذه المبادرة. ونرحب بالاقتراح الداعي إلى تقديم تقرير خطي عن تلك الجهود في تشرين الأول/أكتوبر على النحو الذي طالب به القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧).

الرئيس: أشكر السيد واني على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد وين على إحاطته الإعلامية الوافية.

وأود أن أبدأ بياني بالتأكيد مجددا على تضامن فرنسا الكامل مع بوركينا فاسو في أعقاب الهجوم الإرهابي على مطعم في واغادوغو، والذي أدى إلى مقتل ١٨ شخصا. ونعرب عن تعازينا أيضا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ولتوغو ومالي عقب وفاة أحد حفظة السلام التوغوليين بالأمس وسبعة من الموظفين المدنيين والعسكريين الماليين خلال الهجمات التي شُنّت على معسكرات قوات البعثة. وللأسف، فإن تلك الهجمات تذكرنا بمدى خطورة التهديد الإرهابي الذي تواجهه بلدان الساحل اليوم، فضلا عن ضرورة التصدي له على وجه الاستعجال.

فلا يعرِّض ذلك التهديد الإرهابي للخطر استقرار البلدان في منطقة الساحل فحسب، بل تترتب عنه آثار مباشرة على أمن الكثير من البلدان الأخرى — في أوروبا وجميع أنحاء العالم أيضا. وهذا ما يقتضي التعبئة من جانب المجتمع الدولي بأسره لدعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة، فضلا عن عدم إغفال أي من أبعاد الأزمة. وتضطلع فرنسا بدورها تماما في ذلك الجهد من خلال نشر ٤٠٠٠ جندي من جنودها في الميدان في إطار عملية برخان. وينفِّذ أولئك الجنود عمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة بناء على طلب بلدان الساحل ودعمها. وقد ضحى عشرون منهم بحياتهم خلال أدائهم لتلك المهام. بالإضافة إلى ذلك، وخلال مؤتمر قمة بلدان المجموعة الخماسية الذي عقد في باماكو في ٢ تموز/يوليه، أعلن الرئيس ماكرون عن إنشاء تحالف منطقة الساحل الذي يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب في منطقة المجموعة، بما في ذلك بواسطة المشاريع في مجالات التعليم والزراعة والطاقة المتجددة، كما أشار إلى ذلك للتو الأمين العام المساعد وين.

وعلاوة على ذلك، ما تزال الحالة الأمنية في منطقة الساحل ترتبط ارتباطا مباشرا بالحالة في مالي. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان أن تعجِّل الأطراف المالية بعملية تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي لا يمكن بدونه تحقيق السلام الدائم أو الاستقرار في منطقة الساحل.

وتقتضي منا أساليب عمل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل – التي تستغل الحدود وتمارس الاتجار بجميع أنواعه، خاصة في مجال المخدرات والبشر، بغرض توفير الموارد اللازمة لبقائها – أن نتصدى لها بصورة منسقة وشاملة. وإذ تضع في اعتبارها ذلك الهدف على وجه التحديد، أنشأت بلدان المجموعة الخماسية القوة المشتركة بغرض التصدي المتضافر للتحديات التي تواجهها في الجبهتين الأمنية والاقتصادية علاوة على تلك التي تواجهها على الصعيدين الإنساني والإنمائي. وقد أيّد الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن تلك المبادرة في حين أعرب المجلس عن تأييده السياسي الواضح بالإجماع في إطار اتخاذ القرار ٢٣٥٩

(٢٠١٧). ويتسق إنشاء القوة المشتركة أيضا تماما — وهذا ما يجب توضيحه — مع وجهات نظر المجلس المؤيدة لإنشاء هيكل أمني أفريقي يجمع بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار نهج تشاركي.

وسوف تدعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية وتكمّل الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة في مالي بواسطة تنظيم أنشطة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل برمتها خارج النطاق الجغرافي للبعثة المتكاملة وولايتها. ومن شأن ذلك أن يسمح للبعثة بالتركيز على مهامها ذات الأولوية وتنفيذ ولايتها بسرعة أكبر. وستعمل القوة المشتركة بالتنسيق مع القوات الفرنسية في عملية برخان التي تدعم تفعيل القوة. ومن الضروري أن تُنفَّذ عمليات القوة في اتساق تام مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على النحو المبيّن في المفهوم العام للعمليات.

ونرحب بالعزم والتدابير الملموسة التي اتخذتها بلدان المجموعة الخماسية لتفعيل القوة المشتركة في أقرب وقت ممكن، بهدف تنفيذ العمليات الأولية بحلول تشرين الأول/أكتوبر في منطقة ليبتاكو–غورما ذات الأولوية والتي تقع في المنطقة الحدودية المشتركة بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو. ويشكّل إكمال أعمال التشييد في موقع سيفاري للقيادة المركزية في الأيام المقبلة خطوة أولى هامة في ذلك الاتجاه. ويدل التزام بلدان المجموعة بتخصيص مبلغ ١٠ ملايين دولارا لكلٍّ سنويا لأجل تمويل القوة، بالإضافة إلى تبرعاتها لعمليات حفظ السلام الحالية في المنطقة، على الأولوية القصوى التي توليها لهذه المسألة أيضا. ويجب علينا دعم تلك الجهود التي تبذلها.

بينما تقع مسؤولية الاضطلاع بدور قيادي لإنشاء القوة المشتركة على عاتق المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، نعتقد أيضا أنه يقع على المجتمع الدولي واجب أخلاقي وسياسي لدعم الدول الأفريقية في المنطقة التي تعاونت فيما بينها لمكافحة الإرهاب عن طريق إتاحة الموارد لاستكمال عمليات حفظ السلام التي تتم تحت إشراف المجلس. لذلك، يسرنا إعلان الاتحاد الأوروبي تبرعه بالفعل بمبلغ ٥٠ مليون يورو، تخصص للتمويل الجزئي لعمليات القوة المشتركة لهياكل القيادة. كما تقدم فرنسا مساهمة وطنية في المساعدة المادية الرئيسية، تصل إلى أكثر من ٨ ملايين يورو، إضافة إلى المشاركة في عملية بارخان في الميدان.

وأخيرا، سنواصل جنبا إلى جنب مع شركائنا الأوروبيين، دعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لحشد دعم الجهات المانحة الدولية. وبعد هذا الاجتماع الأول الذي عقد في باريس، خلال شهر حزيران/يونيه، ستنظم ألمانيا وفرنسا حلقة عمل ثانية ببرلين في ١٨ أيلول/سبتمبر، من أجل طلب تبرعات البلدان الأوروبية لدعم النشر الأولي للقوة. وعلاوة على ذلك، فإن مؤتمر المانحين المقرر عقده في شهر كانون الأول/ديسمبر، والمنصوص عليه في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) سيقوم بحشد إسهامات المجتمع الدولي بأسره، هذه المرة بهدف تمكين القوة المشتركة من بلوغ القدرة التشغيلية الكاملة بحلول آذار/مارس.

غير أن فرنسا، جنبا إلى جنب مع الغالبية العظمى من أعضاء المجلس، لا تزال تعتقد اعتقادا راسخا بأن دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، هو أمر أساسي. في البداية، على الجبهة السياسية، فإنها تشكل الضمانة التي لا غنى عنها، وتضفي الشرعية والقانونية الدولية على بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجهود التي تبذلها لمكافحة الإرهاب وأسبابه الكامنة. ومن الناحية العملية، فإنها تشكل أيضا أفضل طريقة لضمان أن تكون الجهات الفاعلة المنخرطة في مكافحة الإرهاب في المنطقة جيدة التنسيق؛ وثانيا، أن يجري استخدام مواردنا بأكبر قدر من الفعالية؛ وثالثا، ستحظى القوة المشتركة بالدعم اللوجستي

والطبي والميكانيكي الذي لا غنى له من جانب القوات الدولية والذي تحتاجه في مثل هذه الحالة المعقدة. وينبغي لنا أن نفهم أنه بدون ذلك الدعم لعمليات القوة المشتركة، سوف يكون لدينا نطاق محدود للغاية.

وأخيرا، ستواصل فرنسا العمل من أجل كفالة أن يتابع المجلس بجد بشأن هذه المسألة، التي تؤثر على أمننا جميعا. وفي هذا الصدد، فإننا سنقترح قريبا إرسال بعثة لمجلس الأمن إلى منطقة الساحل، من بين أمور أخرى، من أجل تقييم مدى تفعيل القوة المشتركة على أرض الواقع. وخلال رئاسة فرنسا للمجلس، سيعقد وزيرنا للشؤون الخارجية والأوروبية، اجتماعا على المستوى الوزاري بشأن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، سيمكننا من مواصلة نظرنا في الأساليب التي سيتبعها المجتمع الدولي لدعم القوة المشتركة فيما يخص متابعة تنفيذ القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) وتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع، الذي سيحين موعد تقديمه في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وقد اضطلعت دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بمسؤوليتها بشجاعة، من خلال توحيد جهودها لمكافحة الإرهاب، وهو أمر يهمنا جميعا. إن إنشاء القوة المشتركة قد أثار توقعات كبيرة من جانب حكومات وشعوب المنطقة التي تريد أن يجري القضاء على الإرهاب وأسبابه. وتتمثل مسؤولية مجلس الأمن في ضمان عدم خذلان تلك التوقعات، والارتقاء إلى التزام المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وواجبها المتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ويمكنه التعويل على عزم فرنسا ومشاركتها في هذا الخصوص.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر الأمين العام المساعد وين، على إحاطته الإعلامية المفصلة والمركزة.

إن منطقة الساحل تواجه اليوم، عددا من التحديات الأمنية الرئيسية، بما في ذلك الإرهاب والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي لها آثار تتجاوز حدودها، وهي تشكل تهديدا للمنطقة، ولأفريقيا ولأوروبا. وقد ذكّرتنا الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا وأثرت على بوركينا فاسو وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بمدى خطورة الحالة، ونقدم تعازينا إلى أسر الضحايا.

وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، تشهد إيطاليا يوميا آثار عدم الاستقرار في منطقة الساحل في جهودها المستمرة الرامية إلى مكافحة تهديدات الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالبشر والشبكات الإجرامية التي تتولى إدارتها. ويشكل تدمير هذه المنظمات الإجرامية، وتحقيق الاستقرار في المنطقة ككل إحدى الأولويات العليا بالنسبة لإيطاليا. وفي هذا السياق، نعتقد اعتقادا راسخا أن التعاون الوثيق مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، حاسم إذا أردنا التعامل بشكل فعال مع هذه المسألة، وهو السبب الذي جعل إيطاليا تعزز مبادراتها في المنطقة. لقد رحب بلدي ترحيبا حارا بقرار بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المتعلق بإنشاء قوة مشتركة بمساعدة من الاتحاد الأفريقي. ويسرنا أنه بإمكاننا التعويل عليها بوصفها شريكة في شواغلنا المشتركة. وقد أقر مجلس الأمن تلك الجهود أيضا، وأيد إنشاء قوة مشتركة من خلال اتخاذ القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، وشجع المجتمع الدولي على مساندتها أيضا. وستواصل إيطاليا تقديم دعمها على الصعيد الثنائي وفي إطار العمل من خلال الاتحاد الأوروبي والمجلس.

وأود أن أركز على ثلاثة جوانب نعتبرها تشكل أولويات التعاون مع المجموعة، وخاصة تلك التي لدينا نحن، في نيويورك، القدرة على المضي قدما بشأنها.

أولا، أود أن أشدد على مسألة تنسيق التعاون فيما بيننا. وأعتقد أنه من الأهمية بمكان ضمان تنسيق ما تقوم به القوة المشتركة للمجموعة مع المبادرات الإقليمية القائمة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار

في مالي، وأصحاب المصلحة في منطقة الساحل، على غرار الاتحاد الأوروبي، الذي انخرط في المنطقة لسنوات عدة. وفي هذا الصدد، نحث بلدان المجموعة على المشاركة الكاملة في تعميق حوارها مع الاتحاد الأفريقي.

ثانيا، نحن بحاجة إلى استراتيجية سياسية لمعالجة مشاكل المنطقة. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه من الناحية المفاهيمية، ستظل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، تشكل أداة مفيدة للغاية، حتى وإن لم يتم تنفيذها حتى الآن. وفي رأينا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل على إعادة إطلاقها، لأن أهدافها وأهداف الاستراتيجية متماثلة: الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف والتنمية.

ثالثا، نعتقد أنه من المهم النظر في تمويل القوة المشتركة للمجموعة. ويستحق عملها تأييد المجلس بشكل كامل، لأنه يتماشى تماما مع جهود الأمم المتحدة الجارية بالفعل من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. إن الاتحاد الأوروبي قد أظهر بالفعل استعداده لدعم بلدان المجموعة، ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم عمليات البلدان الأفريقية على الصعيدين المالي والسياسي.

وشكل القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) مرحلة جديدة في عملية زيادة فعالية التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية في مجال حفظ السلام. ونعتقد أن مفهوم الملكية الأفريقية لا يزال يمثل عنصرا حاسما في هذا الخصوص، ونحن على أهبة الاستعداد لمواصلة الحوار مع الأعضاء الآخرين في المجلس بشأن موضوع دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد القاسم وين، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وأود أن أعرب عن خالص تعازي أوروغواي لحكومات وشعوب بوركينا فاسو وتوغو ومالي بعد الهجمات الجبانة التي وقعت في ١٣ آب/أغسطس في واغادوغو، وأمس في دوينتزا وتمبكتو. وهذه الخسائر التي لا تعوض في الأرواح هي مرة أخرى، النتيجة المحزنة والمؤلمة لهذه الهجمات البشعة على المدنيين الأبرياء وأولئك الذين يخاطرون بحياتهم من أجل المساعدة على استعادة وتعزيز السلام في مناطق النزاع. وتظهر أحداث مثل التجارب المأساوية التي وقعت خلال اليومين الماضيين بأنه لا يزال أمام منطقة الساحل مسار طويل وشاق، قبل أن تبلغ السلام الذي تنشده مند أمد طويل.

وتشيد أوروغواي ببوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر على الخطوة الهامة التي اتخذتها في اتجاه تحقيق الاستقرار في المنطقة. وتعد مبادرتها لإنشاء قوة مشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، نتيجة لجهودها المشتركة الجديرة بالثناء في مجال مكافحة الإرهاب وبسط الدولة لسلطتها الكاملة على أراضيها.

إن التهديد الإرهابي في منطقة الساحل لا يعرف الحدود السياسية. ولهذا السبب فإننا نشيد بالنهج الإقليمي المتعدد الأبعاد الذي تتبعه بلدان المجموعة الخماسية إزاء التحديات. إن إعمال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مثال واضح على الملكية الوطنية من جانب البلدان التي تواجه تلك التحديات. تدل هذه المبادرة على إرادة سياسية واضحة يجب أن يعترف بها دوليا، لأن انتشار الإرهاب في منطقة الساحل مشكلة عالمية تؤثر على المجتمع الدولي بأسره.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي العمل كشركاء لدعم الجهود الوطنية لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. دعونا لا ننسى أن مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل صممت في الأصل بوصفها إطارا مؤسسيا ولأغراض المتابعة لصياغة السياسات الإنمائية للبلدان الأعضاء الخمسة. في الآونة الأخيرة، وفي مواجهة التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف

والجريمة المنظمة عبر الوطنية، لزم أن تستكمل، هذا العام، بإنشاء قوة متعددة الجنسيات قوامها ٥٠٠٠ فرد. ومما لا شك فيه أن نشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية سيكون جهدا رئيسيا آخر لتحقيق الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية برخان.

غير أن الحالة في مالي وبوركينا فاسو، كما تظهر التطورات الأخيرة، مستمرة في التدهور. في مالي، من المؤكد أن استقرار البلد تحسن، منذ توقيع اتفاق السلام والمصالحة في عام ٢٠١٥، لكن يبدو أن الجهود قد انهارت منذ عدة شهور. ونشجع الحكومة، المسؤولة عن كفالة الاستقرار في البلد، على البحث عن حلول بديلة استنادا إلى الدروس المستفادة من الجهود التي بذلت حتى الآن. وفي بوركينا فاسو، وقع هجوم إرهابي آخر، أودى بحياة العديد من المدنيين الأبرياء في محاولة لزعزعة استقرار البلد والمنطقة.

تشدد أوروغواي على أهمية القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الرامية إلى التخفيف من تأثير العمليات العسكرية على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ومن الضروري أيضا تدريب القوات على حماية أشد فئات السكان ضعفا – النساء والأطفال.

وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ استراتيجيات القوة المشتركة ينبغي أن يدمج منظورا جنسانيا ويعترف بالدور الهام للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلدان المنطقة تتحمل مسؤولية أساسية عن حماية ومساعدة الأطفال الذين أفرجت عنهم المنظمات الإرهابية والجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية. إن الأطفال الذين تعرضوا لصدمات نفسية كونهم انتزعوا من أحضان أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وحرموا من طفولتهم وأرغموا على العيش والتصرف بطرق معينة، في أبشع الظروف غالبا، ينبغي اعتبارهم ضحايا لا جناة. ولذلك، من الضروري العمل بشكل استباقي من أجل ضمان إعادة إدماجهم في المجتمع بشكل فعال.

في الختام، أود أن أشجع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والمجتمع الدولي على مواصلة تعزيز الاستقرار في المنطقة، وهو السبيل الوحيد لتحقيق نتائج دائمة.

السيدة شولغن – نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد وين على إحاطته.

أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي إلى أسر وأصدقاء ضحايا الهجوم الإرهابي البشع ليل الأحد في وسط واغادوغو. وأود أيضا أن أعرب عن التعازي في مقتل أحد أفراد حفظ السلام وجندي مالي في دوينتزا بالأمس، وعلى فقد أرواح عاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأفراد من قوات الدرك في مالي أثناء الهجوم الذي وقع في تمبكتو أمس. ونعرب لأسر الضحايا عن مواساتنا، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

تلك المآسي والهجمات الشنيعة تذكير صارخ بالتحديات التي تواجه بلدان منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، أثني على الجهود الجماعية لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الرامية إلى المضي قدما نحو التفعيل الكامل للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. ومن أجل التصدي لتلك التحديات وآثار الإرهاب على الصعيد الإقليمي، فإننا بحاجة إلى حلول إقليمية منسقة ومتعددة الأبعاد. والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية جزء من تلك الاستجابة. غير أن الحل المستدام سيستلزم اهتماما متواصلا ومتزايدا بالأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. يجب علينا كفالة توخي الشبان والشابات في منطقة الساحل لمستقبل لا يضطرون فيها إلى الهجرة أو الانضمام إلى الشبكات الإجرامية أو المتطرفة.

وأتفق مع الزملاء الذين قالوا إنه في حين أن المسؤولية الرئيسية عن تفعيل القوة تقع على عاتق الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية، فإن دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة مطلوب استنادا إلى مجموعة محددة بوضوح من الثغرات والاحتياجات في مجال القدرات. ولذلك، أود أن أسلط الضوء أيضا على بعض المسائل التي نعتقد أنها لا تزال بحاجة إلى توضيح، بغية ضمان الكفاءة والنجاح التام للقوة المشتركة.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن تسترشد أنشطة القوة بإطار سياسي شامل واستراتيجية متسقة. ويجب أيضا تحديد هياكل القيادة والسيطرة تحديدا جيدا. بالمثل، وبالنظر إلى عدد الجهات صاحبة المصلحة والجهات الفاعلة الأمنية في منطقة الساحل، من الأهمية بمكان كفالة التنسيق في الميدان – على الأقل مع البعثة المتكاملة وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في المنطقة – وعلى المستوى السياسي على حد سواء. ومن المستصوب إدماجها في هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وكذلك النظر في مبادرات إقليمية أخرى.

ثانيا، على الرغم من أن المفهوم العام لعمليات القوة المشتركة يتضمن إشارات إلى حقوق الإنسان وحماية المدنيين مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال ونوع الجنس واحترام القانون الدولي الإنساني والحق في المطاردة عبر الحدود، فإننا نرحب برأي السيد وين المتمثل في أنه يجب مواصلة تطوير تلك الجوانب وتوضيحها، على الأقل في ضوء الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في بناء السلام، على النحو المبين في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧). لذلك، فإننا نطلب مزيدا من التفاصيل عن الكيفية التي تعتزم بها القوة المشتركة مراعاة تلك المنظورات في تنفيذ ولايتها.

أخيرا، وفي ذات الشأن، فإن العنصر المدني بالغ الأهمية لنجاح القوة المشتركة. ونود أن نطلب إلى العناصر الفاعلة توضيح هيكلها وحجمها ومهامها على سبيل الاستعجال.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن التحديات التي تواجه منطقة الساحل مصدر قلق لنا جميعا وتتطلب استثمارات منسقة ومتعددة الأبعاد في مجالي الأمن والتنمية في جميع أنحاء المنطقة. وتظل السويد ملتزمة بدعم هذه الجهود.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تعرب بوليفيا عن خالص تعازيها لشعب وحكومة بوركينا فاسو على الأحداث المأساوية التي وقعت يوم الأحد الماضي، ونعرب عن تعازينا لفرنسا وتركيا والنيجر والكويت وإثيوبيا، التي فقدت أبناء في الهجوم.

كما نشجب الهجوم على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الذي وقع بالأمس في مالي، مما أدى إلى مقتل أحد العاملين في المجال الإنساني من توغو. تدين بوليفيا بقوة جميع الأعمال الإرهابية بوصفها أعمالاً إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها، أينما ارتكبت وأياً كان مرتكبوها. ونعيد تأكيد ضرورة قيام جميع الدول بمكافحتها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي.

ونرحب بالإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد وين بشأن عمليات السلام والحالة في منطقة الساحل، ونتوجه بالشكر إلى الرئاسة المصرية على عقد هذه الجلسة بشأن هذه المنطقة دون الإقليمية الهامة من القارة الأفريقية. وتنوه بوليفيا بالجهود المحمودة التي تبذلها الهيئات الإقليمية بقيادة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ونحن على ثقة من أن المفهوم الاستراتيجي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وإعادة نشر القوات من أجل معالجة آثار الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال العمليات متعددة الأبعاد في المناطق الحدودية هي أحد الأدوات المناسبة التي تكمل عمل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة. ونثني على الجهود التي تبذلها بوركينا فاسو وتشاد ومالي

وموريتانيا والنيجر في نشر وتفعيل قواتها في الميدان. ونعتقد أن من واجب المجلس أن يساهم على نحو فعال في هذه المبادرة، التي تعود بالفائدة على عملية تحقيق الاستقرار في المنطقة.

ونود أيضا تسليط الضوء على الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وهو ما يتماشى مع عملية نواكشوط التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء. والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هي أوضح مثال على إسهام البلدان الأفريقية في تعزيز القدرات الأمنية في المنطقة.

وفي الوقت الراهن، تشكل منطقة الساحل تحديات كبيرة للحكومات المحلية والمجتمع الدولي. إن مسائل السلام والأمن والتنمية، واستغلال الموارد الطبيعية وتغير المناخ تحدد العوامل التي تعرض البنية المؤسسية في بلدان المنطقة للخطر، وبالتالي، تعرض سكانها الذين يبلغ عددهم ١٥٠ مليون نسمة.

ومن بين بلدان الساحل، مالي– وهو البلد الذي شهد عملية سلمية لنقل السلطة في ٢٠٠٢، وحافظ على الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وهو أيضا بلد غني بتاريخه ويزخر بالموارد الطبيعية – الذي أصبح يعاني من حالة متقلبة ومعقدة تشمل تهديدات غير متناظرة تعرض للخطر عملية السلام السياسية والسكان المدنيين وأفراد بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومالي لا تواجه فقط عواقب عنف الجماعات المسلحة، بل تصد التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، وحركة أنصار الدين وجماعة النصرة، فضلا عن خطر الانحراف والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تعتمد على جرائم الاتجار بالأشخاص والمهاجرين، وشبكات الاتجار بالمخدرات والأسلحة، من بين أمور أخرى.

علاوة على ذلك، ووفقا لأحدث تقارير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/478) الصادر في حزيران/يونيه، فإن الحالة الإنسانية في وسط مالي وشمالها مستمرة في التدهور. ويتعرض ما مجموعه ٣,٨ ملايين شخص لخطر انعدام الأمن الغذائي نتيجة للجفاف والعنف المستمر. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن حوالي ١,٢ مليون شخص فرصهم محدودة في الحصول على المياه والخدمات الأساسية. وقد أدى انعدام الأمن إلى زيادة عدد المشردين في الفترة المشمولة بأحدث تقرير للأمين العام، من حوالي ٤٥ ٠٠٠ شخص إلى ٥٩ ٠٠٠ شخص. ومن المهم أيضا تحليل أسباب النزاع، التي كانت تؤثر على الحالة الأمنية المتقلبة في المنطقة دون الإقليمية. ونشير مع القلق الشديد إلى آثار سياسات التدخل وتغيير النظام، بعد النزاع في ليبيا في عام ٢٠١١، حيث تمثل أحد آثاره الجانبية في زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل، جالبا معه الفوضى والإرهاب والعسكرة، مع عواقب مؤسفة ما زالت قائمة حتى يومنا هذا. كما أتاحت حركة الجماعات المسلحة من ليبيا إلى بلدان منطقة الساحل المجال أمام نقل الأسلحة من العيار الثقيل، مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة والقذائف المضادة للدبابات، ومدافع الهاون والرشاشات الثقيلة والبنادق الهجومية، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والألغام المضادة للأفراد وغيرها، التي استخدمت في الحرب الأهلية الليبية ويجري استخدامها الآن لشن الهجمات ضد قوات الأمن الوطني والمدنيين وأفراد بعثات حفظ السلام على أرض الواقع.

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل مسألة استغلال الموارد الطبيعية. فبلدان المنطقة دون الإقليمية، مثل موريتانيا ومالي والنيجر، غنية جد بالمعادن، بينما تشاد غنية بالمواد الهيدروكربونية. وفي حالة الساحل وأفريقيا بوجه عام، فإن الاستغلال غير المشروع من جانب الجماعات المسلحة والوجود المتزايد للشركات عبر الوطنية التي تجني معظم الثروة والأرباح، تاركة الحد الأدنى من الدخل للبلدان التي تعمل فيها، يجعل الحالة أكثر صعوبة ويعيق تحقيق التنمية الاجتماعية–الاقتصادية. إن

السيطرة على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية ومبادرات المراقبة الفعالة للحدود هي مهام ينبغي أن تستند إلى استراتيجية وإطار مؤسسيين، بدعم من المجتمع الدولي. تؤمن بوليفيا إيمانا راسخا بضرورة وضع الأساس لتحقيق السلام والتعايش في المستقبل، وتوحيد الجهود والوسائل من أجل الإدارة السليمة للموارد الطبيعية، مع احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لجميع الدول.

وبالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أن يبرز مرة أخرى أن واجب مجلس الأمن لا يقتصر على تحليل الحالة الراهنة في مناطق النزاع فحسب، ولكن أيضا معالجة الأسباب التي أدت إليها أو أشعلتها، وأن يتابع تطورها.

وفي الختام، نشجع الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم الفني وأوجه التعاون الاقتصادي والإنساني لكل الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام الدائم في منطقة الساحل دون الإقليمية.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد وين على إحاطته الإعلامية المستفيضة. إننا ممتنون على بيانك الهام بآخر المستجدات بشأن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأود أن أتوقف هَاهُنَا للإعراب تعبير عن خالص تعازي اليابان القلبية لأسر وحكومات جميع ضحايا الهجوم الإرهابي البشع الذي وقع في بوركينا فاسو يوم الأحد، وكذلك هجوم الأمس على المخيم التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار، في موبتي بمالي، وعلى مقرها في تمبكتو. وهذه الأحداث تدل بوضوح على عمق التهديد يواجه جميع بلدان منطقة الساحل. ومن هذا المنطلق، تود اليابان أن تؤكد على بعض المجالات ذات الأولوية للقوة المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون مع البعثة المتكاملة.

المجال الأول هو الملكية. ونثني على الجهود التي تبذلها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الرامية إلى تفعيل القوة المشتركة، واستعادة السلام والأمن في المنطقة. وهذه من الأمثلة الرئيسية على الملكية الإقليمية، التي ستكون عاملا حاسما في نجاح المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

أما مجال الأولوية الثاني فهو بذل الجهود المشتركة دعما لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. إن استمرار التأخير في تنفيذه تفاقمه انتهاكات أحكام اتفاق السلام والهجمات الإرهابية المتفرقة. ولذلك يكتسي الدور المميز الذي تقوم به القوة المشتركة لدعم التنفيذ الفعال من خلال تحييد المجموعات الإرهابية المسلحة، أهمية بالغة. ومن المهم في هذه المرحلة الحرجة أن ينصب التركيز الرئيسي على اتفاق السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤكد على أهمية تعزيز التنسيق بين القوة المشتركة والبعثة المتكاملة والقوات الفرنسية.

وأخيرا، أود أن أشدد على الشراكة. إن حجم التحديات التي تواجه بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل كبير وواسع النطاق. الاستمرار في الشراكة مع المجتمع الدولي سيكون أمرا لا غنى عنه لاستعادة الاستقرار والتصدي لمواطن الضعف المتأصلة. إن الأعداد الغفيرة من الشباب في منطقة الساحل تتطلب سبل عيش مستدامة وشاملة للجميع، الأمر الذي يمكن أن يمنع تغذية نزعة التطرف لديهم ويدعم الاستقرار الاجتماعي في المنطقة. وجنبا إلى جنب مع الشباب، فإن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام أمر بالغ الأهمية أيضا. ونعتقد أن دعم بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أمر بالغ الأهمية أيضا.

وعلينا أن نعمل يدا بيد مع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل المعالجة الشاملة لهذه المجالات. وتتطلع

اليابان إلى الجهود الحثيثة ذات النوايا الحسنة التي تبذلها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في هذا المسعى المشترك.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد وين، على إحاطته الإعلامية بشأن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها على مدى الشهرين الماضيين منذ اتخاذ القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) من أجل تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وكالمعتاد، فإنها إحاطة إعلامية مفيدة وواضحة وشاملة للغاية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في واغادوغو، فضلا عن الهجوم في مالي ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونحن نعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع أسر ضحايا هذه الهجمات، ونأمل أن يخضع مرتكبو هذه الهجمات الشنيعة للمساءلة.

نحن نؤيد تماما البيان الصحفي الذي أصدره المجلس يوم أمس. ويؤكد هذا الهجوم الأخير مرة أخرى أهمية القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وضرورة الإسراع في تفعيل مكافحة خطر الإرهاب والتطرف العنيف الذي تواجهه بلدان منطقة الساحل، بما فيها بوركينا فاسو ومالي. ونرحب في ذلك الصدد بالإعلان رسميا عن تشكيل القوة المشتركة في ٢ تموز/يوليه ونحيط علما بالجهود المبذولة لتمكينها من أداء مهامها كاملة قبل نهاية هذا العام.

لقد أبدت المجموعة الخماسية التزامها بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية بواسطة تعبئة مواردها وقواتها، إلا أن المجموعة ما تزال بحاجة إلى المزيد من الدعم المالي واللوجستي لكي تصبح قادرة على تمكين القوة من أداء مهامها كاملة. ونحيط علما بتعهُّد بعض الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بتمويل القوة، ولكن ما تم التعهد به حتى الآن ما يزال أقل بكثير مما هو مطلوب لتوفير الميزانية الأولية المطلوبة لدعم القوة لمدة عام واحد.

ومن المتوقع أن تمثل فجوة التمويل تحديا رئيسيا يعوق التشغيل الكامل للقوة. وهناك حاجة ماسة إلى بذل مزيد من الجهود لتعبئة الدعم الدولي لها. ونشيد في ذلك السياق بخطة فرنسا وألمانيا الرامية إلى تنظيم مؤتمر في برلين في منتصف أيلول/سبتمبر لضمان توفر المزيد من الدعم اللوجستي والتدريب للقوة المشتركة. وبدون توفير ما يكفي من الدعم المالي واللوجستي سيكون من الصعب للغاية تفعيلها بصورة كاملة، ناهيك عن الحفاظ عليها. ولذلك فإن المسألة تتطلب اهتماما جادا، ونأمل أن يعزز الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف دعمهم للقوة.

ونرى أن عقد مؤتمر للتخطيط اتساقا مع قرار الجمعية العامة ٢٣٥٩ (٢٠١٧) سيكون مفيدا في تعبئة جهود المجتمع الدولي لدعم بلدان منطقة الساحل. ومن الأهمية بمكان أن يدعم المجلس تلك المبادرة الإقليمية، ونرى أن ذلك ينسجم مع الشراكة العالمية الإقليمية التي دعا إليها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار (S/2015/682). ومن الواضح أنه ليس بوسع الأمم المتحدة أن تكافح الإرهاب بنفسها، وبالتالي، فإن من المناسب أن تقدم الدعم اللازم إلى تلك المنظمات والترتيبات الإقليمية الجاهزة والقادرة على تنفيذ مثل هذه العمليات.

وينبغي النظر إلى تلك الترتيبات كما هي — بوصفها إسهاما ذا أهمية عالمية على الرغم من أنها تبدو محلية وإقليمية. وكما ذكرت فرنسا في وقت سابق، فإنه تقع على المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية عن الإسهام في الجهود التي تبذلها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعندما ينظر المرء إلى جذور الأزمة برمتها، فإنه يمكن القول إنه تقع على المجتمع الدولي مسؤولية سياسية أيضا. وبطبيعة الحال، فإنه لا يمكن التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه منطقة الساحل

بفعالية إلا عن طريق استراتيجية شاملة تشمل الأمن والحوكمة والتنمية ومسائل حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. وبالتالي، فإن التنفيذ السريع والفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أمر بالغ الأهمية على النحو الذي دعا إليه القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧).

ويحدونا الأمل في أن تضاعف بلدان المنطقة –بالتعاون مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف– جهودها في تنفيذ الاستراتيجية. ومما لا شك فيه، كما ذكر ممثل السويد، أنه ينبغي إعطاء مسألة التنسيق أولوية قصوى.

السيد صديقوف (كازاخستان)(تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام المساعد وين على إحاطته الإعلامية الثاقبة.

أولا، أود أن أعرب عن أعمق مشاعر العزاء والتضامن لشعب بوركينا فاسو وحكومتها، ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في أعقاب الهجوم الإرهابي الأخير الذي أودى بحياة بعض حفظة السلام التوغوليين وعدد من المدنيين في بوركينا فاسو.

وما تزال الحالة في منطقة الساحل هشة من جراء التهديد الذي تشكّله جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية وغيرهما من المتطرفين العنيفين وجماعات الجريمة المنظمة. ولذلك، فإننا نرحب بالإعلان الرسمي عن القوة المشتركة في مؤتمر قمة رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المعقود في باماكو في ٢ تموز/يوليه. ونؤيد تأييدا تاما ذلك القرار لأجل تحسين مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبوسع هذه القوة أن تسهم بشكل إيجابي في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، فضلا عن استكمال الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة وعملية بارخان.

وما يزال توفير الدعم المالي المستمر يمثل التحدي الرئيسي الناشئ عن وجود فجوة كبيرة في تمويل القوة. ونشيد باستمرار التزام بلدان المجموعة الخماسية ونشجعها عليه، إلى جانب الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي، وفرنسا. وندعو البلدان والمنظمات الدولية إلى الإعلان عن تعهدات مالية كبيرة في مؤتمر المانحين المقرر عقده في برلين في أيلول/سبتمبر لتعبئة الموارد الكافية لتمكين القوة من تحقيق أهدافها.

وفي الوقت نفسه، ليس مرجحا أن يكفي اتباع نهج عسكري بحت للتصدي لمشكلة عدم الاستقرار في المنطقة. ويُعزى عدم الاستقرار إلى ترسبات المشاكل التي لا يشكّل التطرف العنيف إلا مظهرا خارجيا لها. بالتالي، وبالنسبة لنا فإن أحد التهديدات الرئيسية يتمثل في التحدي لشرعية الدولة والتنافس بين الرعاة ومزارعي المحاصيل، ما يؤدي إلى وقوع الاشتباكات بين مختلف القبائل.

ومن الضروري التركيز على الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز التنمية. وكازاخستان على اقتناع بأن اتّباع نهج دون إقليمي شامل يربط بين الأمن والتنمية والجهود الإنسانية يعدُّ أنجع السبل لتحقيق السلام والرخاء. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا بزيادة فعالية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبالمثل يعتبر التصدي للفساد والإفلات من العقاب وتعزيز الإصلاحات الهيكلية في مجالات الأمن والعدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلاعن زيادة القدرة على الصمود وإشراك النساء والشباب على قدم المساواة جزءا هاما من تلك الاستراتيجية.

ونرحب أيضا بإعلان التحالف من أجل منطقة الساحل – وهو عبارة عن مبادرة مشتركة بين فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي – لأجل تحسين التعاون الإنمائي في المنطقة وتشجيع المبادرات المبتكرة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والأمم المتحدة. وينبغي أن نسعى إلى المبادرات التي من شأنها أن تكمل الجهود الحالية الرامية إلى التصدي للعديد من الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في المنطقة. ومن الضروري أيضا بذل الجهود المتضافرة لتعزيز سياسة فعالة

بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتوفير التمويل الطويل الأجل اللازم لتنفيذها بفعالية لضمان تحقيق السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد وين على موافاتنا بالمستجدات الهامة اليوم.

ومن الضروري للغاية بالنسبة لنا جميعا مكافحة التطرف العنيف والإرهاب في جميع أنحاء العالم. وكما أشار آخرون اليوم، فإن الهجمات الأخيرة التي وقعت في بوركينا فاسو ومالي تؤكد بوضوح أهمية دحرهما. وتدرك الولايات المتحدة خطورة التهديدات القائمة في منطقة الساحل. ونعتز بتوجيه رسالة دعم قوية من مجلس الأمن إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل –بوصفها جهدا إقليميا نبيلا وهاما — عبر مشاركتنا في تقديم مشروع القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) في حزيران/يونيه.

وندرك أيضا مدى أهمية التوصل إلى حلول سياسية للنزاعات الطويلة الأمد لكفالة تحقيق السلم والأمن في المنطقة بشكل أفضل، وخاصة في مالي حيث لا تفي الأطراف الموقّعة على الاتفاق بالتزاماتها. ونشيد ببلدان المجموعة الخماسية لما قدّمته من تضحيات في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. ونشكر فرنسا على قيادتها المستمرة لهذا الجهد الهام، فضلا عن تضحياتها.

إننا نعتقد أن التعاون الوثيق فيما بين بلدان المجموعة الخماسية يمكن أن يؤدي إلى تحسين أمنها وتكملة الجهود التي تبذلها بعثة حفظ السلام في مالي. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل الولايات المتحدة تقديم دعمها الثنائي الراسخ لتطوير وبناء قدرات قوات الأمن للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية. وسوف نعمل بشكل وثيق مع شركائنا لإيجاد السبل الكفيلة لمساعدة القوة المشتركة التابعة للمجموعة لكي تكون فعالة وحسنة التنسيق مع سائر الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في المنطقة، وفي نهاية المطاف، لكي تكون مستدامة.

إن الولايات المتحدة حريصة كل الحرص على الاستفادة من الفرص الأخرى لمواصلة التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى في بلدان الساحل. إننا نتطلع إلى عقد مؤتمر للتخطيط للمانحين، نأمل أن نقوم خلاله بتحديد وتنسيق ومواءمة المساعدة الهادفة إلى تفعيل القوة المشتركة. ونعتقد أن هذا النهج سيؤدي إلى تعزيز الأمن، وفي نهاية المطاف، إلى التحرر من الإرهاب، وهو أمر تسعى شعوب المنطقة إلى تحقيقه. وستواصل الولايات المتحدة العمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة والشركاء الإقليميين من أجل ضمان أن الاستجابة الدولية المتضافرة لمواجهة هذا التهديد هي الاستجابة الصائبة.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا دعمنا الكامل لمساعي المجموعة. وسنواصل الوقوف إلى جانبها.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة، وأن أشكر الأمين العام المساعد وين على إحاطته الهامة، كما نرحب بالممثل الدائم لمالي في جلسة اليوم.

إننا ندين الهجمات الإرهابية التي وقعت في بوركينا فاسو في ١٣ آب/أغسطس، وبالأمس في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ونود أن نعرب عن تعازينا لحكومات البلدان المعنية ولأسر الضحايا. تظهر هذه الهجمات أن الحالة الأمنية في منطقة الساحل بالغة الصعوبة. إن أنشطة المنظمات الإرهابية والمتطرفة تنتشر، والجريمة المنظمة عبر الوطنية مشكلة رئيسية. وإذا أردنا استعادة السلم والأمن في منطقة الساحل، من المهم ضمان مواصلة بلدان المنطقة والمجتمع الدولي تكثيف جهودها واتباع نهج متكامل. إن قرار دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إنشاء قوة مشتركة للتعامل مع مشاكل المنطقة قد حظي بموافقة الاتحاد الأفريقي ويعكس

استعداد البلدان الأفريقية للعمل معا والإسهام بشكل كبير في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. لقد أشاد القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، الذي اعتمده المجلس في ٢١ حزيران/يونيه، بقرار بلدان المجموعة الخماسية إنشاء قوة مشتركة، ليبين بالتالي دعم المجتمع الدولي لها. وبدأت بلدان المجموعة الخماسية للساحل في أوائل شهر تموز/يوليه رسميا تفعيل القوة.

إننا نرحب بتلك التطورات ونشيد بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة من أجل مكافحة الإرهاب والمحافظة على السلام في منطقة الساحل، وكذلك إسهاماتها الكبيرة. ويحدونا الأمل في أن تقوم القوة المشتركة بدور هام في استعادة السلام والأمن في المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تماما الدور القيادي الذي تضطلع به أفريقيا، وتفعيل ذلك الدور بصورة كاملة، عندما يتعلق الأمر بحل المشاكل الأفريقية، وينبغي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان في المنطقة من أجل الدفاع عن السلام والأمن في منطقة الساحل. وفي المرحلة الراهنة، من المهم بالنسبة للمجتمع الدولي أن يدرس بصورة متأنية الظروف التي ستنفذ القوة في ظلها ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها القوة من حيث اللوجستيات والتمويل. وسيتعين علينا النظر في الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها، وتقديم المساعدة المحددة الأهداف بناء على ذلك وتحسين قدرة القوة المشتركة على الاضطلاع بولايتها. وتأمل الصين أن تسعى القوة المشتركة إلى تحقيق التآزر من خلال تنسيق إجراءاتها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والجهات الأخرى. وسنعمل مع المجتمع الدولي من أجل مواصلة الاضطلاع بدور بناء في بناء السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل وفي أفريقيا بشكل عام.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية اليوم، والسيد القاسم وين، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على الإحاطة المفيدة التي قدمها لنا للتو، بشأن إنشاء القوة المشتركة لبلدان المجموعة الخماسية في منطقة الساحل.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نقدم مجددا لوفد الدول الأعضاء في منطقة الساحل، الممثلة هنا اليوم من قبل الممثل الدائم لمالي ومعه ممثلي تشاد والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو، تعازينا ومواساتنا العميقة التي أعرب عنها وفد السنغال في أعقاب الهجمات الإرهابية الخسيسة التي وقعت يومي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس في واغادوغو وفي مالي. كما نعرب عن تعازينا لكل بلد لقي مواطنوه حتفهم في تلك الهجمات الإرهابية الجبانة، بمن فيهم مواطنان من السنغال. لذلك ينبغي أن ندين بشدة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن الدافع أو الجاني.

تشكل الهجمات الشنيعة في واغادوغو ودوينتزا تذكيرا مأساويا بجسامة وتفشي هذا التهديد في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ولهذا السبب، ترحب السنغال مرة أخرى، كما فعل مجلس الأمن باتخاذ القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) في ٢١ حزيران/يونيه، بإنشاء القوة المشتركة لمنطقة الساحل، التي قدم لنا الأمين العام المساعد وين للتو وصفا تفصيليا لا عن تدشينها فحسب، بل وعن تنسيقها المتوقع مع البعثات الأخرى، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية برخان. ولذلك، تدعو السنغال المجتمع الدولي إلى تفعيل تضامنه من خلال تقديم الدعم الواسع والسريع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من حيث الموارد المالية واللوجستية والبشرية لكي يمكن تفعيلها في أقرب وقت ممكن. ومن الملح كفالة دخول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بالاشتراك مع القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد والدعم المقدم من منظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، مرحلة التشغيل

فيما يخص تعبئة الجهود لمكافحة الإرهاب بشكل عام، في ظل الاحترام الكامل لروح ونص استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، لأنه من نافلة القول إن الجهود العسكرية وحدها لا تستطيع القضاء على هؤلاء الإرهابيين ولذلك يجب أن تكون جزءا من نهج شامل يشمل مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر، ويشمل أيضا تحسين التعليم وتعزيز القدرة على التكيف مع الآثار المتعددة لتغير المناخ.

وفي الختام، أود أن أردد ما جاء على لسان وفدي فرنسا وإثيوبيا فيما يتعلق بضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته الأخلاقية والسياسية فيما يتصل بهذه المسألة. ونعتقد أن التنفيذ الفعال للتحالف من أجل منطقة الساحل الذي أعلن عنه للتو سيشكل خطوة رئيسية في ذلك الاتجاه.

السيد نيبينزا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر السيد القاسم وين، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الهامة.

إن الاتحاد الروسي يؤيد الاستجابة السريعة والمناسبة من جانب المجتمع الدولي للتحديات والتهديدات التي تواجه القارة الأفريقية عموما، ومنطقة الساحل والصحراء بوجه خاص. وما فتئنا نؤيد الجهود الدولية الموحدة التي من شأنها أن تمكننا من الاتفاق على نهج محدد لمكافحة خطر الإرهاب، مع التشديد على التعاون مع بلدان المنطقة في مجال تعزيز أنشطتها لمكافحة الإرهاب.

غير أننا نعتقد أنه من أجل تحقيق السلام الدائم في أفريقيا فإن دور الأفارقة أنفسهم تتزايد أهميته. وفي هذا الصدد، نرحب بقيام بلدان المنطقة بإنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل مكافحة الإرهاب، ونحن نؤيد القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، الذي وافق على نشرها.

من شأن النشر الكامل النطاق للقوة المشتركة في الميدان أن يساعد في التصدي لعدد من التحديات، وليس مكافحة تهديد الإرهاب وحده. يعمل الإرهابيون في تعاون وثيق مع شتى المجموعات الإجرامية والقراصنة والمهربين. إنهم يستغلون الثغرات الأمنية الوطنية والعابرة للحدود الوطنية للقيام بأنشطتهم غير المشروعة. ومن حيث الجوهر، يستفيدون من الفوضى وعدم الاستقرار ومعاناة المدنيين. وهم يقدمون الدعم المادي للإرهابيين، ونتيجة لذلك، يزدهر في المنطقة تهريب المخدرات والأسلحة، فضلا عن الهجرة غير المشروعة وغير المنظمة. إن الطابع الخطير للتهديد المستمر الذي تشكله الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل اتضح مرة أخرى جراء هجوم ١٣ آب/أغسطس على فندق في بوركينا فاسو وعلى وحدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعلى الجنود الماليين بالأمس. إننا ندين بشدة هذه الهجمات الدموية ضد المدنيين وحفظة السلام. ونتقدم بخالص تعازينا إلى أسر وأصدقاء القتلى ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل. بدون تحقيق الانتصار على وحش الإرهاب، سيكون من المستحيل تحقيق الاستقرار السياسي أو إحراز تقدم كبير في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، فإن التدابير العسكرية وحدها لا يمكن أن تحل هذه المشاكل. ومن أجل التصدي للفكر المتطرف، يتعين القضاء على مراتعه الخصبة عن طريق معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة على نحو أفضل وعن طريق تقوية المؤسسات الحكومية في ذلك الجزء من القارة الأفريقية.

وفي هذا الصدد، فإن التنفيذ المتسق لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. هناك حاجة إلى زيادة مردود هذه الآلية. والأمر البالغ الأهمية في هذه الجهود هو الدور التنسيقي للأمم المتحدة

وتعاونها الوثيق مع الهياكل الأفريقية ومختلف الدول. وعلاوة على ذلك، فإن رأيها يمثل أولوية في هذه العملية.

وبالنسبة للمجتمع الدولي، فإن منطقة الساحل والصحراء تواجه الكثير من العمل في مجال المساعدة بشأن النهج التي وضعتها البلدان الأفريقية نفسها، وروسيا مستعدة لمواصلة تقديم الدعم لها. ومن المهم أيضا ألا تتحول المساعدة الخارجية إلى فرض لحلول واحدة تناسب الجميع تتضمن عناصر لا تمت بصلة إلى الدول الأفريقية. لقد كان التدخل الخارجي وتدمير الدولة في ليبيا هو تحديدا الذي أدى إلى زعزعة تامة لاستقرار البلد ومنطقة الساحل ككل.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم تعازي إلى جميع المتضررين من الهجمات التي وقعت في بوركينا فاسو ومالي في الأيام الأخيرة. تدين المملكة المتحدة بأشد العبارات الممكنة أعمال العنف التي يمارسها العازمون على تقويض الاستقرار في المنطقة. لكنهم لن ينجحوا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد وين على إحاطته اليوم.

ما فتئت المملكة المتحدة ترحب بإنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبأهدافها المتمثلة في التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر. ونشعر بالتشجيع إزاء التقدم المبكر الذي أحرز منذ اتخاذ القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) ونتطلع إلى حشد القوة المشتركة وتنفيذ عملياتها. ونكرر أهمية حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وإدماج منظور جنساني، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧).

وصف، الأمين العام المساعد وين، في الإحاطة التي قدمها مصادر التحديات التي تواجه القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. من المهم أن يتم تحديدها بوضوح، حتى يمكن للمجتمع الدولي بحث سبل دعم عملياتها ومواردها المالية، بما في ذلك من خلال مؤتمر المانحين الذي سمعنا عنه اليوم. وتعرض المملكة المتحدة تقديم الدعم في مجال التدريب، بما في ذلك من خلال الاتحاد الأوروبي، ونواصل استكشاف ما يمكن أن نفعله بالإضافة إلى ذلك.

ونرحب بالإعلان الأخير الصادر عن فرنسا وألمانيا بشأن التحالف الجديد لمنطقة الساحل ونؤيد هذه المبادرة تأييدا تاما. ونحث جميع أعضاء المجلس على بحث الكيفية التي يمكن لهم بها تقديم المزيد من المساعدة، على نحو ما نفعل أنفسنا.

لقد تم تذكيرنا مرة أخرى في الأيام الأخيرة بالتحديات الأمنية التي تواجه المنطقة. إن المجتمع الدولي ملتزم بالتصدي لهذه المشاكل، وتعتقد المملكة المتحدة أن القوة المشتركة عنصر إقليمي هام في تلك الجهود.

غير أننا، بالإضافة إلى الجهود العسكرية، بحاجة إلى معالجة التحديات السياسية. ونرحب بالتقدم الذي تم إحرازه، إلا أننا نحث جميع الأطراف في مالي على التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام ومواصلة الحوار فيما بينها. اتخذت خطوات هامة في الأشهر الأخيرة، ونأمل ونعتقد أنها ستستمر.

أود أن أختتم بملاحظة شخصية تتمثل في توجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، والزملاء حول هذه الطاولة على ترحيبكم بي هنا اليوم وأن أقول إنني أتطلع بشدة إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس.

السيد فيسكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد وين على موافاتنا بآخر المعلومات.

تشعر أوكرانيا بقلق بالغ إزاء حجم الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل. إننا ندين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في عاصمة بوركينا فاسو، واغادوغو، يوم الأحد. ويعرب وفدي عن خالص التعازي لزملائنا من فرنسا والسنغال فيما يتصل بفقد مواطنيهما في هذا الهجوم. وبالمثل، فإننا ندين الهجوم على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في

مالي ونعرب عن الحزن لمقتل أحد حفظة السلام من توغو. يبين هذا وغيره من هجمات المتشددين الأخيرة في المنطقة حقيقة أن خطر الإرهاب لا يزال يخيم على معظم منطقة الساحل.

لا يزال استمرار عدم الاستقرار في مالي أحد العوامل الرئيسية التي تتسبب في امتداد أعمال العنف إلى البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأن نشر قوات الدفاع والأمن المالية في جميع أنحاء البلد لمكافحة الجماعات المتطرفة العنيفة والمحافظة على القانون والنظام أمر تمس الحاجة إليه.

غير أنه من الواضح، بالنظر إلى نطاق التحديات الأمنية في منطقة الساحل، أن مالي لا يمكنها مكافحة الإرهاب بمفردها. على المجتمع الدولي والمنطقة بشكل خاص أن تواصل توحيد جهودها لمحاربة هذه الآفة.

وكما علمنا اليوم، فإن نشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل جار. ونفهم أن التمويل لا يزال يشكل تحديا. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل في أن يساعد المؤتمر المزمع عقده في منتصف أيلول/سبتمبر في برلين وغيره من المبادرات ذات الصلة على تغطية الثغرات المالية القائمة.

ثمة معلومات تشير إلى أن مالي وبوركينا فاسو كانتا في حالة تأهب بشأن الهجوم المخطط له الذي وقع يوم الأحد. وعلى الرغم من أنه لم يجر منعه، إلا أن هذا يدل على أن عملية جمع المعلومات الاستخباراتية للبعثة المتكاملة تؤتي ثمارها. وفي هذا السياق، نرى أنه ينبغي لتبادل المعلومات الاستخباراتية بين البعثة المتكاملة والقوة المشتركة، بمجرد تفعيلها بشكل كامل، أن يكون أحد مجالات التعاون ذات الأولوية.

وأخيرا، نتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة في تشرين الأول/أكتوبر، ونحن على استعداد للمشاركة على نحو بناء في النظر في استنتاجاته.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لمصر.

بداية، أود التوجه بالشكر للسيد وين على إحاطته القيمة. كما أتقدم بالعزاء إلى شعب وحكومة بوركينا فاسو في ضحايا الحادث الإرهابي الآثم الذي وقع أول أمس، وكذلك لشعب وحكومة مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ضحايا الاعتداءات الغاشمة التي وقعت أمس.

لقد اعتبرت مصر اتخاذ القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) بمثابة رسالة دعم مطلوبة للجهود الإقليمية لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل للتصدي لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة. وإن كان محتوى القرار لم يلب طموحات تلك الدول، في تخطي عبارات الدعم السياسي إلى إيجاد التزام دولي بالمساندة الفعلية لجهود القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية على الأرض. إلا أننا انضممنا إلى التوافق باعتبار القرار خطوة هامة يمكن البناء عليها مستقبلا.

لقد أظهرت الإحاطة التي قدمها السيد وين حجم وجسامة التحديات والمخاطر التي تجابهها دول المجموعة، وإقليم الساحل، وامتداد تلك المخاطر إلى الأقاليم المجاورة. وعليه، فإن من الأهمية بمكان التعامل مع الأمر بصورة واقعية تدرك مواطن الخطر، وتعمل على إيجاد حلول حقيقية تتناسب مع حجمه. فالتباين في وجهات النظر حول دور المجلس والأمم المتحدة في توفير مثل هذا الدعم، لا يجب أن يحول دون صياغة مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار أن التقاعس عن تقديم الدعم العملي والمستدام قد يضاعف من التكلفة الإنسانية والاقتصادية والعسكرية لمحاولة احتواء أي تدهور للأوضاع مستقبلا.

ومن هنا، تؤمن مصر بأن دعم إيجاد الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية يعد بمثابة الاستثمار الأمثل والأعلى مردودا، وبالتالي فإن دعم المبادرات الإقليمية هو السبيل الوحيد للوصول إلى حلول مستدامة، والتقاعس عن ذلك، يوجه رسالة سلبية حول مصداقية العبارات التي يتم ترديدها بشأن أهمية التعاون

والشراكة مع الاتحاد الأفريقي. كما تشدد مصر على ضرورة إيجاد حلول شاملة ومتكاملة للتحديات التي تواجه منطقة الساحل، ومن هنا، تؤكد مصر مجددا ضرورة تنشيط جهود تنفيذ الاستراتيجية الأممية المتكاملة للساحل.

ختاما، تؤكد مصر من جانبها بأنها لن تتوانى عن بذل الجهود اللازمة لدعم أشقائها في دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، سواء عبر إسهامها في تناول المجلس للأوضاع في مالي وفي منطقة الساحل إجمالا، إلى جانب تعزيز برامج التعاون المشتركة القائمة على المستويين الثنائي والإقليمي، والتي تشهد عمليات تطوير مستمرة وفقا للاحتياجات المعلنة وبالتشاور مع دول الإقليم حيث أعلنت مصر مؤخرا عن تعهدها بتخصيص ألف منحة عسكرية للضباط وصف الضباط لدول الساحل والصحراء.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس، وأعطي الكلمة للسيد السفير ممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): باسم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نيويورك، أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم، مصر، رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أثني على الطريقة الممتازة التي أدرتم بها أعمال المجلس. وأشكركم على عقد هذه الإحاطة الإعلامية للمجلس بشأن عملية تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، عملا بالقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، وهي قوة أقرها الاتحاد الأفريقي.

وأود أن أبدأ بالترحم على ضحايا الهجوم الجبان والهمجي على مقهى عزيز- اسطنبول في واغادوغو في ١٣ آب / أغسطس ٢٠١٧، مما أسفر عن مقتل ١٨ شخصا وجرح آخرين. وأود أيضا الترحم على ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم أمس في دوينتزا وتمبكتو في مالي، والتي أدت للأسف أيضا إلى قتل وجرح أشخاص يعملون في صفوف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والقوات المدنية والعسكرية لمالي. وتؤكد هذه الأعمال الإجرامية أهمية تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بدعم من المجتمع الدولي. كما أنها تعمل على تعزيز التصميم المشترك لدولنا على مواصلة العمل معا للقضاء على التهديد الإرهابي في منطقتنا المشتركة.

وأود الآن أن أعرب عن امتناننا للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على دعمه الثابت، والإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها للتو الأمين العام المساعد وين.

وقبل أن أستفيض في الحديث، أود أن أنقل إلى المجلس مرة أخرى شكر رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية، بالنيابة عن نظرائه من وبوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، على الاهتمام الخاص الذي لا يزال المجلس يوليه للحالة الأمنية في بلدان منطقة الساحل، ولا سيما البلدان الخمسة التي تناولتها جلسة اليوم.

ومنذ اتخاذ القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، في ٢١ حزيران / يونيه ٢٠١٧، ظل رؤساء دولنا يعملون بلا كلل وبدعم من البلدان الصديقة والمنظمات الشريكة من أجل تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، بسرعة وفعالية. وقد أحرز تقدم كبير في هذا الصدد. وعقب تعيين اللواء ديدييه داكو قائدا للقوة، تم الشروع في إعادة تأهيل مقر القوة المشتركة في سيفاري، في منطقة موبتي، وسيجري الانتهاء منه قريبا. ومن المقرر أن يتم افتتاحه رسميا قريبا. وقد تم بالفعل إصلاح المقر الرئيسي للمنطقة الوسطى في نيامي، الذي يتألف من بوركينا فاسو والنيجر ومالي، ويجري إنشاء فريق دعم القوة على مستوى الموظفين، مرة أخرى بدعم من شركائنا. وستنشر الوحدات الأولى في شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧، وينبغي تشكيل جميع الكتائب بحلول شهر آذار / مارس ٢٠١٨. وتشمل الأولويات التشغيلية

القصيرة الأجل أساسا العمليات العسكرية عبر الحدود، التي من المقرر أيضا أن تبدأ في شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بميزانية القوة، وبينما تم تحديد ميزانية إنشاء القوة في البداية واستدامتها لمدة سنة بمبلغ ٤٢٣ مليون يورو، فإنها لا تزال قيد التدقيق. وحتى الآن، تبلغ المساهمات المالية والمادية المتعهد بها ما مجموعه ١٠٨ ملايين يورو، منها ٥٠ مليون يورو تتحملها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، و ٥٠ مليون يورو يتحملها الاتحاد الأوروبي، و ٨ ملايين يورو تقدمها فرنسا، في نهاية عام ٢٠١٧، كما تم التوضيح للتو. وعلاوة على ذلك، تقدم مالي والنيجر مساهمات لتطوير الهياكل الأساسية للقيادة، وهي مركز القيادة الأولية في باماكو، ومركز القيادة المركزية في سيفاري، ومركز قيادة المنطقة المركزية في نيامي بالنيجر. وإنني أرحب بالتزام منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك التزام دولها الأعضاء ومؤسساتها، بما فيها البنك الإسلامي للتنمية، التي أعربت عن استعدادها للمساهمة في تمويل القوة المشتركة.

وأود أيضا أن أؤكد للمجلس أن الموارد المخصصة للقوة ستدار بكامل الشفافية والمساءلة. ونحن منفتحون على جميع أنواع الدعم من جانب شركائنا لمساعدتنا على إدارة أفضل لموارد القوة المشتركة. وتعمل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالفعل مع الاتحاد الأوروبي على هذا الأساس.

إن التقدم الذي أوضحته للتو للمجلس لا يخفي بأي حال من الأحوال التحديات التي تواجه عملية تفعيل القوة المشتركة وقيامها بمهامها بصورة مستدامة وقابلة للاستمرار وفعالة.

ومن بين هذه التحديات، نود أن نسلط الضوء على تعبئة التمويل الكامل للقوة. ولذلك فإن هذه فرصة لي لكي أجدد نداءنا إلى جميع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية الشريكة لمساعدتنا على تأمين الميزانية من أجل كفالة النشر السريع والفعال للقوة. وفي هذا الصدد، أرحب بإمكانية عقد مؤتمر دولي للتخطيط ببروكسل في كانون الأول/ديسمبر من العام القادم، عملا بالقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧).

أود أيضا أن أرحب بإنشاء التحالف من أجل منطقة الساحل الذي سيعقد اجتماعه الأول رفيع المستوى بواشنطن، العاصمة، في تشرين الأول/أكتوبر. يرمي التحالف من أجل منطقة الساحل إلى مساعدة الجهات الفاعلة الإنمائية على إيجاد آليات مبتكرة لتعزيز فعالية الإجراءات المنفذة مع شركائها في جميع أنحاء منطقة الساحل. وسيعالج الجانب الأكثر أهمية، وهو الجانب الذي سيبعث الأمل في شبابنا، ونسائنا وأطفالنا – التنمية.

ولدينا أيضا الاحتياجات الفورية في مجالات معدات الكتيبة، ودعم التنقل التكتيكي للوحدات المنشورة وتعزيز قدراتها اللوجستية وقدراتها على الحماية في مناطق العمليات. إننا بحاجة أيضا إلى إنشاء شبكة اتصالات مناسبة للربط بين الوحدات التي تعمل في منطقة واحدة ومقر القوة المشتركة مع مقرات القوات المشتركة الثلاثة التي ذكرتها. وأخيرا، نحن بحاجة إلى المساعدة في مجالي الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ والأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وفيما يتعلق بمسألة تنسيق عمل القوة المشتركة مع القوات الأخرى الموجودة بالفعل في منطقتنا. أود أن أشدد على أن نشر القوة المشتركة لن يؤثر سلبا على عمل القوات الوطنية للدول الأعضاء ولا على وجود القوات الشريكة – البعثة المتكاملة وعملية بارخان الفرنسية – أو أي منظمة أخرى صديقة تعمل في حيز المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبدلا من ذلك، فإن القوة المشتركة توفر إطارا للتنسيق وتعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى زيادة تأثيرها.

إن آلية التعاون والاتصال للقوة المشتركة، والبعثة المتكاملة وعملية بارخان ستستند إلى الآلية القائمة بالفعل فيما بين البعثة المتكاملة والقوات المسلحة المالية وعملية برخان. وهذه

الآلية، التي سيتم توسيعها لتشمل القوة المشتركة، هي هيئة لتنسيق الدعم التشغيلي واللوجستي المتبادل، وتبادل المعلومات الاستخبارية وتنسيق العمليات.

وبناء على ذلك، من المتوقع أن مقر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية في سيفاري، موبتي، ستشمل ضباط اتصال من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف حسب الاقتضاء. وتظل هناك إمكانية للترتيبات الإضافية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحسن تنسيق التعاون بين القوة المشتركة والبعثة المتكاملة والقوات الفرنسية، في إطار ولاية كل منها.

وفي سياق التعاون مع الدول الأخرى، فإن المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يؤكد من جديد انضمام القوة إلى منظومة السلم والأمن الأفريقية. كما يأخذ في الاعتبار المقررات السابقة لعملية نواكشوط، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل، وهيئة الأركان العامة المشتركة لشؤون العمليات في منطقة الساحل، التي تشمل الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر.

وختاما، يمكنني أن أؤكد للمجلس أن عمليات القوة المشتركة ستحترم المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وسيجري نشر العنصر المدني داخل القوة لضمان الامتثال الدقيق لتلك المعايير. وأجدد التزام رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالتشغيل الفعال للقوة المشتركة وقيامها بمهامها بصورة فعالة. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا كبيرا الدعم الحاسم بنفس القدر من شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، ويحدونا وطيد الأمل في أن هذا الدعم البالغ الأهمية، على الصعيدين المادي واللوجستي، سيمكن القوة القيام بعملياتها بصورة كاملة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥